



قالت منظمة هيومن رايتس ووتش "إن نظام الأسد و المليشيات المساندة له شنوا هجمات متعمدة وعشوائية على المدنيين، إضافة إلى السجن بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب المنتشر في مراكز الاحتجاز التابعة له، وذلك في تقرير مطول رصدت به المنظمة الأحداث التي مرت على سوريا خلال عام 2015".

وقال التقرير، إن النظام استمر في شن غارات جوية عشوائية، شملت إسقاط أعداد كبيرة من قنابل مصنوعة من البراميل على المدنيين، في تحدٍ لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 الصادر في 22 فبراير/شباط 2014. حددت "هيومن رايتس ووتش" أكثر من 450 موقعاً متضرراً بشكل هائل جراء قصفه بالبراميل المتفجرة بين فبراير/شباط 2014 ويناير/كانون الثاني 2015. كما قررت مجموعة محلية ضحايا البراميل بحدود 6163 مدنياً، منهم 1892 طفلاً، منذ تاريخ صدور القرار الدولي 2139 وحتى 22 فبراير/شباط 2015.

و أكد التقرير أن الغارات الجوية الأسواق والمدارس والمستشفيات دون تمييز، في 16 أغسطس/آب، وقعت إحدى أعنف الهجمات الجوية عندما قصف سلاح الجو التابع للنظام أسوأهاً شعيبة ومناطق سكنية في دوما، وتسببت باستشهاد 112 شخصاً على الأقل، وشددت المنظمة في تقريرها على أن النظام استخدم مواد كيميائية سامة في عدة هجمات بالبراميل المتفجرة في محافظة إدلب في مارس/آذار وأبريل/نيسان ومايو/أيار. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من تحديد طبيعة المواد الكيميائية السامة المستخدمة بشكل قاطع، إلا أن عمال الإنقاذ والأطباء أبلغوا عن وجود رائحة الكلور المميزة، ما يشير إلى احتمال استخدامه.

### فرض حصار:

وتتابع التقرير بالحديث عن قيام النظام أيضاً فرض الحصار، والتي تؤثر - بحسب "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (أوتشا) - على أكثر من 200 ألف مدني، ذاكراً بعض المناطق في حمص والمعضمية وداريا في الغوطة الغربية

والغوفة الشرقية ومخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق، مؤكداً أن النظام استخدم استراتيجيات الحصار لتجويع المدنيين لإخضاعهم وفرض المفاوضات عليهم التي من شأنها السماح لها باستعادة الأرضي.

وفيما يتعلق بالاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب والوفيات في الاعتقال على يد قوات النظام ف قال التقرير: "قوات الأمن السورية اعتقال الأشخاص تعسفيًا وإخضاعهم لسوء المعاملة والتعذيب بانتظام، إضافة إلى إخفائهم ضمن شبكة واسعة من مراكز الاحتجاز المنتشرة في جميع أنحاء سوريا، أغلب المعتقلين شبان في العشرينات والثلاثينات، لكن اعتقل أطفال ونساء وعجائز أيضاً، أبلغ أفراد في بعض الحالات عن اعتقال أفراد أسرهم، بمن فيهم الأطفال، للضغط عليهم لتسليم أنفسهم".

و مضى التقرير بالقول لا تزال القوات المسلحة الكردية المعروفة باسم "وحدات حماية الشعب" لم تف بالتزامها القاضي بتسریح الأطفال الجنود، والتوقف عن استخدام الفتيان والفتيات دون سن 18 عاماً في القتال.

المصادر: